

تفسير ابن كثير

إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ^ط فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ
وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ^ج إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

ولما امتن تعالى عليهم برزقه ، وأرشدهم إلى الأكل من طيبه ، ذكر أنه لم يحرم عليهم من

ذلك إلا الميتة ، وهي التي تموت حتف أنفها من غير تذكية ، وسواء كانت منخقة أو

موقوذة أو متردية أو نطيحة أو قد عدا عليها السبع . وقد خصص الجمهور من ذلك ميتة

البحر لقوله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة) [المائدة : 96]

على ما سيأتي ، وحديث العنبر في الصحيح ، وفي المسند والموطأ والسنن قوله ، عليه

السلام ، في البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " وروى الشافعي وأحمد وابن ماجه

والدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعا : " أحل لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ،

والكبد والطحال " وسيأتي تقرير ذلك في سورة المائدة . ولبن الميتة وبيضها المتصل بها نجس

عند الشافعي وغيره ؛ لأنه جزء منها . وقال مالك في رواية : هو طاهر إلا أنه ينجس

بالمجاورة ، وكذلك أنفحة الميتة فيها الخلاف والمشهور عندهم أنها نجسة ، وقد أوردوا

على أنفسهم أكل الصحابة من جبن المجوس ، فقال القرطبي في تفسيره هاهنا : يخالط اللبن منها يسير ، ويعفى عن قليل النجاسة إذا خالط الكثير من المائع . وقد روى ابن ماجه من حديث سيف بن هارون ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي ، عن سلمان سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والفراء ، فقال : " الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه " . وكذلك حرم عليهم لحم الخنزير ، سواء ذكي أو مات حتف أنفه ، ويدخل شحمه في حكم لحمه إما تغليبا أو أن اللحم يشمل ذلك ، أو بطريق القياس على رأي . و [كذلك] حرم عليهم ما أهل به لغير الله ، وهو ما ذبح على غير اسمه تعالى من الأنصاب والأنداد والأزلام ، ونحو ذلك مما كانت الجاهلية ينحرون له . [وذكر القرطبي عن ابن عطية أنه نقل عن الحسن البصري : أنه سئل عن امرأة عملت عرسا للعبها فنحرت فيه جزورا فقال : لا تؤكل لأنها ذبحت لصنم ؛ وأورد القرطبي عن عائشة أنها سئلت عما يذبحه العجم في أعيادهم فيهدون منه للمسلمين ، فقالت : ما ذبح لذلك اليوم فلا تأكلوه ، وكلوا من أشجارهم] . ثم أباح تعالى تناول ذلك عند الضرورة والاحتياج إليها ، عند فقد غيرها من

الأطعمة ، فقال : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) أي : في غير بغى ولا عدوان ، وهو
مجاوزه الحد (فلا إثم عليه) أي : في أكل ذلك (إن الله غفور رحيم) وقال مجاهد :
فمن اضطر غير باغ ولا عاد ، قاطعا للسبيل ، أو مفارقا للأئمة ، أو خارجا في معصية الله
، فله الرخصة ، ومن خرج باغيا أو عاديا أو في معصية الله فلا رخصة له ، وإن اضطر
إليه ، وكذا روي عن سعيد بن جبير . وقال سعيد في رواية عنه ومقاتل بن حيان : غير باغ
: يعني غير مستحله . وقال السدي : غير باغ يبتغي فيه شهوته ، وقال عطاء الخراساني في
قوله : (غير باغ) [قال] لا يشوي من الميتة ليشتهي ولا يطبخه ، ولا يأكل إلا العلقة ،
ويحمل معه ما يبلغه الحلال ، فإذا بلغه ألقاه [وهو قوله : (ولا عاد) يقول : لا يعدو به
الحلال] . وعن ابن عباس : لا يشبع منها . وفسره السدي بالعدوان . وعن ابن عباس ()
غير باغ ولا عاد) قال : (غير باغ) في الميتة (ولا عاد) في أكله . وقال قتادة : فمن
اضطر غير باغ ولا عاد في أكله : أن يتعدى حلالا إلى حرام ، وهو يجد عنه مندوحة
. وحكى القرطبي عن مجاهد في قوله : (فمن اضطر) أي : أكره على ذلك بغير اختياره
 . مسألة : ذكر القرطبي إذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير بحيث لا قطع فيه ولا أذى ،

فإنه لا يحل له أكل الميتة بل يأكل طعام الغير بلا خلاف . كذا قال ، ثم قال : وإذا
أكله ، والحالة هذه ، هل يضمنه أم لا ؟ فيه قولان هما روايتان عن مالك ، ثم أورد من
سنن ابن ماجه من حديث شعبة عن أبي إياس جعفر بن أبي وحشية : سمعت عباد بن
العنزي قال : أصابتنا عاما مخمصة ، فأتيت المدينة . فأتيت حائطا ، فأخذت سنبلًا
ففركته وأكلته ، وجعلت منه في كسائي ، فجاء صاحب الحائط فضرني وأخذ ثوبي ،
فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فقال للرجل : " ما أطعمته إذ كان
جائعا أو ساعيا ، ولا علمته إذ كان جاهلا " . فأمره فرد إليه ثوبه ، وأمر له بوسق من طعام
أو نصف وسق ، إسناده صحيح قوي جيد وله شواهد كثيرة : من ذلك حديث عمرو بن
شعيب ، عن أبيه ، عن جده : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق ،
فقال : " من أصاب منه من ذي حاجة بفيه غير متخذ خبنة فلا شيء عليه " الحديث . وقال
مقاتل بن حيان في قوله : (فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم) فيما أكل من اضطرار ،
وبلغنا والله أعلم أنه لا يزداد على ثلاث لقم . وقال سعيد بن جبير : غفور لما أكل من
الحرام . رحيم إذ أحل له الحرام في الاضطرار . وقال وكيع : حدثنا الأعمش ، عن أبي

الضحى ، عن مسروق قال : من اضطر فلم يأكل ولم يشرب ، ثم مات دخل النار.]
وهذا يقتضي أن أكل الميتة للمضطر عزيمة لا رخصة . قال أبو الحسن الطبري المعروف
بالكيا الهراسي رفيق الغزالي في الاشتغال : وهذا هو الصحيح عندنا ; كالإفطار للمريض
في رمضان ونحو ذلك] .